هددت بخروج الحزب من الحكومة ، حين قالت : « ماذا سيحدث مثلا ، لو ان حسين كان يريد التحدث معنا حول تسوية سلام ... من اجل ذلك نحن بحاجة الى حكومة ثابتة » (معاريف ٢/١٠/ ٧٢) .

ويبدو ان وساطة نسيبة قد قطعت شوطا معينا في طريق التسوية بين السلطتين الاردنية والاسرائيلية، فقد ساعدت في التوصل الى « تسوية عملية » بسيطة تتمثل في تسهيلات وافق الطرفان عليها ومن بينها السماح لباصات كلا الجانبين بالمرور على الجسور في الاتجاهين اي اصبح بامكان الباصات القادمة من القدس والضفة اجتياز الحدود حتى الجمرك الاردني ، كما واصبح بامكان الباصات الاردنية اجتياز الجسر حتى الجمرك الاسرائيلي . وكذلك السماح « للزوار من الدول العربية » بزيارة الضفة الغربية طيلة ايام السنة وليس في فصل الصيف كما كان متبعا من قبل . ومن بين الامور الخطرة التي تم الاتفاق عليها بين السلطتين الاسرائيلية والاردنية السماح للسياح الاجانب بالتنقل بواسطة شركات السفر في القدس في خط مباشر من القدس الى عمان وبالعكس . وقد رحب وزير السياحة الاسرائيلي بهذه الخطوة وتمنى « ان يكون لبنان الدولة العربية الثانية التي تحذو حذو الاردن » !! (الاذاعة العبرية ٧٢/٣/١١) . الا ان اخطر ما تكشفت عنه وساطة نسيبة تتمثل في الحديث عن رفع العلم الاردني فوق المسجد الاقصى، وهذا يعبر تعبيرا حادا عن المهمة التي يقوم بها انور نسيبة . ان رفع العلم الاردني فوق الاقصى لا يشير الى سيادة النظام الاردني بقدر ما يشير الى التسوية التي تفرض على شعبنا ، والتي يتقاسم فيها الخائن والعدو ارضنا وشعبنا .

لقد اثارت انباء الوساطة التي قام بها انور نسيبه استياء وسخط العناصر الوطنية في الضفة الغربية، واحدثت « ضجة » بين اوساط العناصر الموالية للاحتلال الاسرائيلي ، وخاصة عناصر « ورقة الضغط » التي تستخدمها السلطات الاسرائيلية ضد النظام الاردني لحثه على الاسراع في عقد تسوية منفردة مع اسرائيل. فقد بعثت مجموعة السياسيين الشبان التي يتزعمها محمد ابو شلباية وجميل حمد ببرقية الى رئيسة الوزراء ووزير الدفاع ووزير الشرطة والى قناصل الدول الاجنبية في القدس جاء فيها « ان الاتصالات التي تجري من وراء الكواليس لا تتفق وأماني وحقوق الشعب الفلسطيني الذي عانى الكثير من الويلات والنكبات . ان اية تسوية تتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره تعتبر في رأينا تمهيدا لمزيد من الكراهية وتعميق جذور الخلافات بين الشعبين الفلسطيني واليهودي ، لذا فاننا نطالب بوقف هذه المحاولات المستترة التي يغيب الشعب من خلالها ، ونؤكد بأن التوصل الى السلام العادل وتحقيق الاستقرار في المنطقة لن يتحقق الا من خلال ارادة الشعب الفلسطيني الحرة التي لن تبرز الا باعطائه الفرصة لاختيار ممثليه » (الانباء ٢/١٣/ ٧٢) .

ويمكن لنا ان ندرك مدى تأثير « ورقة الضغط » التي تستخدمها السلطات الاسرائيلية ضد النظام الاردني ، في الرسالة المفتوحة التي بعث بها محمد ابو شلباية الى رئيسة الوزراء التي كانت قد اجرت اتصالات مع الملك عبدالله « ... لقد جربت انت ، يا رئيسة الوزراء وجرب اسلافك مثل السيد بن غوريون الاتصالات بالحكام من امثال الملك عبدالله والملك فاروق ، والجميع يعرفون انك نفسك وصلت الى قصور الملك عبدالله وراء النهر ، واجريت معه الاحاديث وعقدت معه الاتفاقيات ، فماذا كانت النتيجة ؟ » (الانباء ٧٢/٢/١٥) .

اتصالات الملك حسين مع الاسرائيليين : في غمرة الحديث عن وساطة نسيبة بين النظام الاردني واسرائيل ، اخذت الصحافة الاسرائيلية تتحدث بعناوين بارزة عن اتصالات أخرى جرت عدة مرات، وجها لوجه ، وبسرية تامة بين الملك حسين وكبار المسؤولين الاسرائيليين ، امثال « يجال آلون وابا ايبن والدكتور يعقوب هرتسوغ ومندوبين اسرائيليين آخرين » . ووفقا للتقارير الصحفية الاسرائيلية التي اعتمدت على المصادر الاجنبية و« مصادر وثيقة الاطلاع » كانت ساحة الاجتماعات السرية في لندن وفي خليج العقبة . في مباحثات لندن السرية التي جرت في خريف عام ١٩٦٨ اقترح على الملك « قبول مشروع الون الداعي الى مرابطة القوات الاسرائيلية على امتداد نهر الاردن ، واجراء تعديلات على حدود معينة ، واعادة بقية المناطق الى حكم الملك حسين ، شريطة ان لا تدخلها قوات اردنية ، مع ضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة للمسلمين في القدس » .

وحسب ما جاء في الصحافة الاسرائيلية فان الملك